مع انه مع كان يجوز بان بعضهم يدخل النار وانهم جميعا في سبب ما صدر
عنهم من المعاصي على ما هو المطورة في اكثر كتب الاحاديث وسيأتي ان
ينبه عليه ههنا هو ان ضمير كلها راجع الى ثنتين وسبعين وان الحكم
في قوله كلها في النار على كل واحد من احاد هذا العدد الذي هي الفرقة
والطوائف فان تألف هذا العدد منها دون غيرها فكون قوله
الا واحدة استثناء بطائفة واحدة واخراجها عن هذا الحكم ولا
شك ان خروجها عنه يقتضي عدم دخول ابعاضها مطلقا فيها
وهو منافي لكون عصيان العاصين منها سببا للدخول فيها فاذا التزم
في رفع المنافات القول بان معصية الفرقة الناجية مغفورة
وما شابهها عليه ظهر انه لا وجه لما قيل انه يجوز ان يكون الحكم في قوله ع
كلها في النار على كل واحدة من كل فرقة فيكون قوله ع الا واحدة رفعا
للايجاب الكلي فلا يلزم القول بان معصية الفرقة الناجية مغفورة
مطلقا قوله ولا يبعد ان يكون المراد استقلال مكثهم او ايجاء لا
يبعد ان يقال في رفعها اورد ان المراد بعدم دخول الفرقة الناجية
في النار كون مكثهم فيها قليلا بالنسبة الى مكث سائر الفرق فان
دخولهم فيها لا يكون الا من حيث العاصي بخلاف دخول سائر الفرق
فانه يكون من حيث عقايدهم الباطلة قطعا وان كان بعضها يدخلها
بسبب معاصيهم ايضا ولا شك ان الدخول بسبب العقيدة الباطلة
يوجب طول المكث دون الدخول بسبب المعصية على ما اشار اليه
المحقق الرباني حيث قال بيت ما برد نن انتكرم وقارياه ما
دردون وانتكرم وخالراه وباذكر ناظهراد من جوز دخول الفرقة

الناجية

الناجية في النار من حيث الاعتقاد وقال انه قلة مكثهم يحسب
يكون للامر مشترك بين جميع احاد هالا يوجد في سائر الفرق وما
ذلك الا الاعتقاديات فلو كان الاعتقاد مثلا اقرب الى الحق
ولم يصل الى مرتبة الحق فمن حيث انه لم يصل الى مرتبة الحق يدخل
النار ومن حيث انه اقرب الى الحق من سائر الاعتقاديات يقل مكثه
فقد بعد عن الحق كيف وعقايد الفرقة الناجية هي ما عليه النبي ع
واصحابه رضي الله عنهم قوله تر غيبا في تصحيح العقايد اي غيبة
عن الاستقلال لكن فيها بعدم الدخول لترغيب المسلمين
بتصحيح عقايدهم بان يتمسكوا فيها بالاحاديث الصحيحة المروية
عنه ع وعن اصحابه رضي الله عنهم والا يتهاونوا مع عقولهم او
مع النقل عن غير الصحابة ووجه كون القول بعدم دخول صاحب
العقيدة الصحيحة مرغبا في تصحيح العقايد ظاهر غير محتاج الى
البيان قوله وهو من راي الشيخ ع مؤمنا به هذا لا يشمل الاعمى
الذي هو صحابي اتفاقا كابن ام مكتوم الا ان يراد بالرؤية ما هو
اعم من التحقيقي وما في حكمه ويشمل لا يبعد صحابيا من راى النبي ع
وان به ثم ارتد ومات على الردة كعبد الله بن جحش وابن خطل
اللهم الا ان يقال يلزم كون صحابيا ويقال لا يضر في كونه صحابيا بالاطلاق
اي في ورقة الكفر اللاحق كما لا يضر في ذلك الكفر السابق وان طال
زمانه فيه قوله وسواء كان في حال البلوغ وسواء تخللت الردة
بين ايمانه به ع وبين موته على الاسلام او لم تخلل قوله قلت
سياق الحديث حيث قال الذين هم على ما انا عليه واصحابي قوله

ع ومن المعلوم ان الكفر ليس موضع فكان شبه مراده فتأمل

راى وجه الدليل التعليل الواقع في القاموس
والاحاديث حاكمة عليه انه يستلزم
جواز ان يصلي على الكافر في الصلاة طلب
الرحمة والدعاء الجنة الكافر بعد
حق قد غيب حاشا

طاهر له ان التعريف لبيان الجامع ولا شك
انما انه ليس بجامع فلا نه لا يشمل الاعمى
للمؤمن مع انه اصحابي الا تفاق واما
انه ليس بمانع فلا نه يشمل المرتد بعد
ان راى واكثر فاهم

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)